المحاضرتين09،08: تطور الفساد الإداري بالجزائر

I_تطور ظاهرة الفساد بالإدارة العمومية الجزائرية

لطالما كان الاقتصاد الجزائري مركزيا خول للدولة الإشراف على خيرات البلد ،وبطبيعة الحال تعتبر الإدارة العمومية همزة الوصل بين الحكومة والشعب ،كما أنها مركز للقرارات الاقتصادية الحساسة بما تمتلكه من إمكانيات هائلة تسخرها لها الدولة، وهو ما يجعلها مرتعا خصبا للفساد بشتى أنواعه ولعل تاريخ الإدارة العمومية الحافل باتهامات الفساد ليس وليد المركزية فحسب بل هو نتاج لتراكمات المراحل التي مرت بها الجزائر من عهد الأتراك إلى الفرنسيين ،فالدولة المستقلة الراهنة.

01-الفساد في الإدارة في العهد التركي بالجزائر:

يعرف العهد التركي في الجزائر بعهد الدايات الذي يتمثل في دولة عسكرية يرأسها داي (رئيس الجماعة)يقوم بانتخابه كل من المليشيا و الجيش التركي أو ما يسمى بالتنظيم الانكشاري[1].

والجدير بالذكر أن الأجهزة الإدارية في هذا العهد كانت تتسم بالضعف من ناحية التسيير والتنظيم والمراقبة ،ويرجع سبب هذا الضعف إلى افتقاد تلك الأجهزة لعنصر الشعب وانعزالها عنه.وبالتالي فإن قيامها كان يهدف بالأساس إلى خدمة المصالح الخاصة للفئات المذكورة على حساب مصلحة المواطنين الجزائريين وهو أس مفاهيم الفساد ،ومن هنا نشأت روح التنافر بين تلك الأجهزة المنغلقة على نفسها والمواطنين الذين فقدوا أمل التعاون معها ورفضوا أوامرها.وفي هذا الجو المشحون بعدم الثقة بدأ نمو شتى أنواع المساوئ الإدارية تترأسها الرشوة كأحد معالم البيروقراطية لتضرب جذورها عميقا في تربية أفراد المجتمع الجزائري.ولعل الجهل ساهم بقسط كبير في ترسيخ هذه السلبيات في الذهنيات الجزائرية.وفي هذا الخصوص لجأت السلطات الإدارية التركية إلى تخدير عقول الشعب بنشر الطرق الخرافية لطمأنة النفوس ومعرفة المستقبل بشتى أنواع التحايل على الدين(كالتفسيرات غير الصحيحة لبعض الأحاديث النبوية والنصوص القرآنية) ونشر السحر والشعوذة،وإلى جانب هذه الأمراض الاجتماعية كان تقديم الهدايا والرشوة للقيادة والبايات والخزناجة والآغات وغيرهم أمر طبيعي مقابل قضاء بعض المصالح الإدارية حيث كان الهم الوحيد جمع الأموال من المواطنين الجزائريين نظرا للإفلاس المالي الذي كان يتخبط فيه الموظفون في ذلك الوقت نتيجة الضعف الشديد الذي كانت تعاني منه الإدارة المالية ،حيث أن هذه المرحلة التاريخية لم تكن

فيها الإدارة المالية على درجة كبيرة من الكفاءة بل كان ينقصها الانضباط المالي والحسابي ،حيث لم يكن هناك توازن حقيقي في توزيع النفقات العامة ،إذ أن الجزء الأكبر منها مخصص للصرف على رجال السلطة العليا[1].

[1] خميس السيد اسماعيل ،(1975)، القيادة الإدارية والتنظيم الإداري في الجمهورية الجزائرية ،الجزائر،ص130-132

نخلص مما تقدم إلى أن جذور الظواهر السلبية في الإدارة الجزائرية تتقدمها الرشوة ضاربة في القدم وتعود أصولها إلى العهد التركي ،وتمثلت أسباب ترسخها في غطرسة الإدارة وتعاليها على الشعب ،واتصافها بالصبغة العسكرية لا المدنية ،وسعيها الحثيث لخدمة مصالح ذوي النفوذ وهو ما أوجد فقدان الثقة بين الإدارة والمواطن .

02-الفساد في الإدارة في عهد الاستعمار الفرنسي بالجزائر:

إن تاريخ الفترة الاستعمارية مليء بشتى أنواع الفساد من اختلاسات ،تحايلات ورشوة بداية من استسلام رؤساء القبائل "الرشوة الاستعمارية شوهت سلطة رؤساء القبائل الذين ائتمنوا لقاء خدماتهم الوفية، كما أن القدرات الإدارية القانونية والضريبية لم تكن معرفة"[2].حيث ترسخت معالم القيم السلبية في الإدارة (من بيروقراطية ،رشوة ،ابتزاز ،تحايل...)مع بداية الاحتلال الفرنسي 1830،إذ جاءت الإدارة الاستعمارية متسمة بالسمة العسكرية ذات النزعة المركزية الشديدة التي تمثلت في قبضة السلطات العسكرية على الأجهزة الإدارية وتوجيه هذه الأجهزة نحو مصالح الفرنسيين وأعوانهم من المستوطنين الأوربيين على حساب أصحاب البلاد الشرعيين[3].

ونضيف هنا أن الأعمال التاريخية تشير لكون الاقتصاد الاستعماري الذي بدأ بتجريد ممتلكات الأهالي ونهب ثرواتهم بني على عائد عقاري منحرف حيث وزعت آنذاك ملكيات الأراضي على المعمرين الأوربيين عن طريق الإدارات التي مارست أساليب ملتوية لتحقيق ذلك.وهكذا باتت الإدارة الاستعمارية غارقة بالفساد وهذا ما استنكرته جرائد تلك الفترة التي نوهت بإقصاء الاستعمار الفرنسي لأغلب الضغوط المالية عن طريق الضرائب[4].حيث أن سلطات الاستعمار الفرنسي اتجهت منذ البداية إلى إضعاف المواطنين بالضرائب التي كان يقوم بجمعها "القايد" وهو موظف بسيط مسلم يختارونه غالبا من قدماء المحاربين ليكون حارسا للنظام في القرى والمد اشر والبادية ولا تدفع له الإدارة مرتبا يكفيه ،بل تكتفي بالتغاضي عن الأساليب الحقيرة التي يسلكها لكسب عيشه،وتوسيع ثروته على حساب من هم تحت سيطرته[5].

نخلص مما سبق أن تحاليل الفساد في هذه الفترة تعزى أسبابها إلى بيروقراطية الإدارة الفرنسية وتسلطها وتمييزها في المعاملة ،إضافة إلى أجور الموظفين التي تعمدت فرنسا جعلها زهيدة لتستكمل بالطرق الملتوية ضد الشعب الجزائري تحت غض طرف وحتى حماية من السلطات وهو ما رسخ جل أنواع الممارسات السلبية في الإدارة

03-الفساد في الإدارة الجزائرية بعيد الاستقلال :الدولة الوارثة

بعد الاستقلال توسع شكل الإدارة المتعسفة وزاد انتشار الفساد فيها ، ففي الواقع نموذج الدولة الوارثة شرح سسيولوجية الفساد بأغلب أنحاء إفريقيا وفي الجزائر بالمثل .حيث أن الاستعمار دمر نظام القبيلة بشكل عنيف مما هدم أي محاولة لبناء إدارة فعالة -بعد الاستقلال –ذات سلطة مطلقة ومن ثم صعود مستويات البطالة وتنامي اللاتكافؤ وهي ظروف مساعدة

[1] خميس السيد اسماعيل ،(1975)،المرجع السابق،ص.130

[2] Talahit Fatiha,(2000) corruption et engrenage de la violence en Algérie Revue Tiers Monde

[3] خميس السيد اسماعيل ،(1975)،المرجع السابق، ص.140

[4] Talahit Fatiha,(2000) corruption et engrenage de la violence en Algérie Revue Tiers Monde

[5] أحمد توفيق المدني ، 1956 ، هذه هي الجزائر ، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ،ص102-103

لتنامي الفساد أكثر فأكثر واستفحال آلياته ، وهذا ما نلمسه من خلال الممارسات الفاسدة التي رافقت قيام الدولة الجزائرية حتى في بداياتها (موجة توزيع بطاقات الجهاد المزورة الناتجة عن التساهل حيث كانت شهادة اثنين كافية لتحويل الشخص لمجاهد على الأوراق الرسمية ليشهد بدوره لآخرين يلحقهم بالقائمة وهذا ما ضخم عدد المجاهدين وكان هذا كله بغرض الاستفادة من المزايا التي تمنحها الدولة)[1].وقد اعتبرت هذه الفترة (بعيد الاستقلال 1962-1965) فترة تجريبية بالنسبة للإدارة الجزائرية [2] وهذا نتيجة المخلفات الاستعمارية ومحدودية قدرة الدولة على النهوض المباشر بإدارة حديثة تستجيب لمتطلبات المرحلة.

04-الفساد في الإدارة الجزائرية في ظل المركزية : الدولة الحامية

إن الجزائر وبحكم كونها خرجت من فترة استعمارية مريرة - وجدت إثرها كثيرا من جاراتها تنتهج أسلوب الاقتصاد المسير كنمط وأسلوب سائد أفرز مفهوم الدولة الحامية- لم تجد بدا من سلك نفس المسار وفي هذا السياق يتوضح أن احتكار الدولة الذي عاش بعد الاستعمار بعفوية يغطي الانقسام المتحفظ للسلطة وأن هذه الإديولوجية الاجتماعية جاءت لتغطي النهب الذي توسع في كل القطاعات وبالتالي خلق فرصا هامة لاستفحال الفساد[3]، ونستطيع الجزم أن الوقوع في الاحتكار العمومي الذي أسسته الدولة الحامية لم يولد سوى الإثقال بالديون وأن الاقتصاد الجزائري لم ينتج شيئا غير عوائد الطاقة . لقد عرفت هذه الفترة تجاوزات عديدة و احتيالات خطيرة مرت كلها تحت غطاء رسمي أين تفصل القوانين على المقاس بمرونة كبيرة كون الدولة هي البائع والمشتري ، المصدر والمستورد ،المالك والممول،..وهنا نعيب أسس الرقابة التي تحولت إلى رقابة عقيمة وشكلية أين الدولة هي المراقب والمراقب.

بالنسبة للإدارة الجزائرية في هذه الفترة فقد أوجدت فرصة سانحة للبيروقراطية ومن خلالها الفساد ،بحيث وجدت نفسها ملقاة خلال عدة سنوات في عالم جديد ،وبناء على ذلك فهي ستتحقق من عملية إعادة تكييف أعضائها المنحدرين من شرائح اجتماعية مختلفة،تدريجيا بفعل المراكز و المواقع القيادية التي يحوزون عليها في هرم الدولة وباستيلائها على رقابة الدولة البيروقراطية الجزائرية(نموذج الدولة الحارسة) فقد عرفت تحولا حاسما وتحولت هكذا إلى بيروقراطية برجوازية (نموذج الدولة المتسلطة)،وبالنسبة إلى قادة البرجوازية البيروقراطية (في الجيش والاقتصاد) ،فإن التنازلات المقدمة للجماهير لا يمكن أن يسمح بها إلا بالقدر الذي يربط هذه الأخيرة بالنظام دون إعادة النظر في الترتيبات الاجتماعية السائدة ودون التشكيك في سلطان الدولة [4] .

---

[1] علي سعيدان، (1981)، بيروقراطية الإدارة الجزائرية ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر .

[2] عبد الحميد الإبراهيمي،(2004) ، دراسة حالة الجزائر: بحث مقدم في إطار الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المركز السويدي بالإسكندرية بعنوان "الفساد والحكم في البلاد العربية" ،بيروت.

[3]Talahit Fatiha,(1998) ,LA CORRUPTION: LE PRIX DE LA CONTRE-REFORME , Libre Algérie n°5, Alger, 9-22 novembre .

[44] Mohamed Harbi , 1980 , F.L.N mirage et réalité : des origines à la prise du pouvoir(1945-1962) ,éd Jeune-Afrique ,Paris.

استنادا لما أسلفنا فإن الفساد في هذه المرحلة قد طور أساليبه في الإدارة الجزائرية ، فمن جهة المركزية فرضت بيروقراطية مرهقة على المواطن العادي ،ومن الجهة المقابلة فإن هذه البيروقراطية تستغل لبناء ثروة ذوي النفوذ ، ومع حالة التعتيم التي رافقت الدولة الحارسة بغية حماية النافذين وجدت الفساد حيزا هاما لكسر قيود البيروقراطية من طرف المواطن العادي ،وإغراء كبار الموظفين (أصحاب القرار) من طرف النافذين. ومع كل ممارسة رشوية كان هناك تفتيح لمسالك صعبة لممارسات رشوية لاحقة.

إن هذا الانسداد الخطير جعل المسؤولية بالقطاع العام مجرد وسيلة للرغبة غير المحدودة في منافع الدولة والتربح منها شخصيا.وبهذا تم توجيه الخطط القومية التنموية وفق المصالح الشخصية لفئات معينة وهو ما حاصر الاقتصاد الجزائري ، مما أوجب عملية الإصلاح التي ظهرت مع برامج التعديل الهيكلي التي فرضها FMIومفاهيم إعادة جدولة الديون وهي ما يعرف بالمرحلة الانتقالية التي سنصف خصوصية الرشوة بها فيما يلي .

05-الفساد في الإدارة الجزائرية في ظل الإصلاحات:

في خضم الظروف المشار إليها سلفا وجدت الجزائر نفسها أمام حتمية التوجه إلى السوق لتخفيف الثقل على القطاع العام وإشراك القطاع الخاص في العملية التنموية وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص. و هو ما فرضه البنك الدولي من خلال برامج الإصلاح الهيكلي في إطار التحويل الجماعي لدول العالم إلى الليبرالية .

إذن فإثر الوضع السابق(المركزية) -الذي صور للشعب أن مراكز القرار في الجزائر ما هم إلا جماعات تحصر تركيزها بأنشطة ملتوية لتغذي جشعها[1] -برزت ضرورة الانتقال لاقتصاد السوق كحتمية مفروضة على الواقع الجزائري ، خاصة بعد أن دعم FMI هذا التوجه ببرامج التعديل الهيكلي التي صاغها لإعادة جدولة الديون فهل يعتبر هذا الانتقال من الدولة الحامية إلى المنافسة الحرة وأسس السوق كافيا للقضاء على الرشوة أو حتى التقليل منها أو على الأقل إيقاف زحفها؟

لقد أشارت تحاليل الفساد إلى هذه المرحلة بعمق، حيث أن الجزائر هنا عرفت تحولا مهما بتاريخها الاقتصادي ، كونها شهدت انتقادا جذريا للقرارات الكبرى الناتجة عن تسيير الدولة للاقتصاد ،و لكن الوعي لدى المنتخبين كان لم يكتمل بعد فانحصرت التعديلات في نظرة تكنوقراطية لم تجتهد بالشكل المطلوب للوصول إلى عمق التعديلات وهكذا بدت محاولات الإحاطة بمشكلة الفساد شكلية لا تعدو نطاق الخطب والتقارير وهذا ما خلق وضعية خطيرة أين تم اتهام عدد كبير من الشخصيات البارزة بالتحايل لكنهم بقوا دون عقاب ، بل أكثر من ذلك فقد حافظو على مراكزهم وكامل صلاحياتهم . [2]

وقد انتهت تحاليل الفساد لهذه الفترة ، لكون الفساد وبدل أن تقيده الإصلاحات أصبحت ثمنا عكسيا له[3]ا ،فما حدث هو مجرد تغيير لأشكال الفساد وميكانيزماتها وتحوطها عن طريق

[1] Djillali Hadjadj,L'Algérie le piège des généraux, *www.lesoirdalgerie.com/pdf/2010/09/07...*-

[2] Djillali Hadjadj,(2001), Corruption et démocratie en Algérie, Paris, La Dispute, 2001

[3] Fatiha Talahite, (1998) ,LA CORRUPTION: LE PRIX DE LA CONTRE-REFORME , Libre Algérie n°5, Alger, 9-22 novembre 1998

تنظيمها المحكم في شبكات قوية تحميها وتصعب الوصول إليها وهكذا تطور الفساد وازداد اتساعا لنشهد يوما بعد يوم ممارسات جديدة تمرر دون عقاب .

06-الفساد يساير تبعات الإصلاح الاقتصادي في الإدارة الجزائرية :

لقد ظلت النتائج الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي تشكل موضوع جدل واسع لمختلف الاقتصاديين و المحللين بسبب الظروف الداخلية و الخارجية الغير ملائمة (ضغط المديونية الخارجية ،تردي مختلف المؤشرات الاقتصادية وتفاقم الإختلالات في التوازنات المالية الكبرى ، الظروف الأمنية الصعبة و عدم الاستقرار السياسي التي مرت بها البلاد ، تراجع فرص الاقتراض و عدم ثقة المتعاملين الأجانب...).

و إذا كان بعض الاقتصاديين يعتبرون أن الاقتصاد الجزائري قد حقق نتائج إيجابية خاصة على المستوى الكلي في ظل البرنامج الذي تبنته الجزائر بدعم من صندوق النقد الدولي(أين تحسنت معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية و عاد النمو الاقتصادي بعد فترة طويلة نسبيا من الركود بالإضافة إلى استرجاع التوازنات المالية، حيث أصبح الاقتصاد الوطني أكثر استجابة للتحولات و الصدمات الخارجية...)

إلا أن المضاعفات السلبية و إن كانت ظرفية و مؤقتة كانت صارخة وواضحة خاصة على الجانب الاجتماعي .ومن هنا تدخل الفساد في التحليل حيث أنه تركز ليبرر بالحماية التي استماتت الطبقات العليا في تحقيقها عن طريق تكثيف عملية النهب باستغلال الوضع العاجز للجزائر في مفترق الطرق بين التسيير الممركز والتسيير الحر هذا الوضع الذي نتج عنه فراغ قانوني وتوسيع أكبر لمنح الصلاحيات والتفويضات بشكل متشتت سمح لمن يعتبرون أنفسهم حاذقين بتكوين طبقة الأثرياء الجدد ،الذين كونوا ثروتهم نتيجة حسن استغلالهم لثغرات القانون واستفادتهم من المزايا التي منحتها الدولة لتشجيع لاستثمار الخاص إما عن طريق المحاباة وفي الغالب عن طريق الرشوة .

في الجهة المقابلة(وعلى غرار الطبقة النافذة) ،توسع الفساد في شرائح المجتمع الوسطى مبررة بمحاولة تجاوز النتائج الاجتماعية القاسية لبرامج الإصلاح حيث أنه وكما أسلفنا فإن نتائج الإصلاحات من خلال البرنامج الذي اعتمدته الجزائر قد أدى إلى تفاقم الوضعية الاجتماعية حيث ارتفعت معدلات البطالة و تراجع المستوى التعليمي و الصحي و ذلك كنتيجة للتدابير التقشفية، حيث تزايد الفقر و البؤس و تضاعفت الفوارق الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع كما يؤكد تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1999 إذ يشير أن 20٪ من أغنى فئات المجتمع الجزائري تستحوذ على ما يقارب 50٪ من الدخل[1] . إن هذه النتائج كانت متوقعة بالنظر لتجارب البلدان المختلفة التي سبقتنا في هذا المجال باعتبار أن هذه الأخيرة مستمدة أساسا من تجارب البلدان المتطورة و التي تختلف اختلافا جذريا عن تجارب البلدان المختلفة .

07-الفساد يستفحل في إدارة الدولة الجزائرية الحديثة:

[1] ،التقييم الأولي لمضمون و نتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقى الدولي حول العولمة و برامج (1999) روابح عبد الباقي و علي همال، التصحيح الهيكلي و التنمية – جامعة فرحات عباس سطيف 16/15 ماي

جدت الجزائر نفسها أمام رهان الخوصصة ففتحت أبواب اقتصادها على مصراعيه للاستثمارات المحلية والأجنبية،وهو ما وسع من صلاحيات المسؤولين الإداريين - خاصة الرفيعة المستوى- في ما يتعلق بتوقيع تراخيص الاستثمار والتصدير ،وحتى الموظفون العاديون في هذه الإدارات برز دورهم في تسهيل استخراج هذه التراخيص بعد توقيعها أو على الأقل عدم عرقلتها ،وهو ما فتح الطريق نحو مزيد من التفنن في أشكال وآليات الفساد

فيما يتعلق بباقي الإدارات العمومية المرتبطة مباشرة بالمواطن العادي ،فلم تسلم بدورها من مواصلة تنامي الفساد بها ذلك أنه وبحكم وفرة العائدات البترولية التي جعلت الجزائر ورشة ضخمة للمشاريع الاجتماعية بغية تحقيق التنمية ،سخرت الدولة إمكانيات هامة لمختلف القطاعات من خلال المؤسسات العامة القائمة عليها ،ونخص بالذكر الإدارات المتعلقة بالمجالس المنتخبة(الولاية ،الدائرة ،البلدية) ،وقد كانت هذه الإمكانيات محط استفزاز لممارسات الفساد حتى توزع بطريقة غير شرعية (مثال :التحايلات الفاضحة للحصول على دعم الدولة في مختلف القطاعات في ظل تغييب الرقابة و تواطؤ المسؤولين) .ولم تقتصر ممارسات الفساد والرشوة على التنافس للحظوة بمزايا الدولة بل تطورت لتصبح طريقا أساسيا لإنجاز التعاملات اليومية في الإدارة الجزائرية (يظهر هذا من خلال الأرقام الدالة على تورط الإدارة العمومية في الفساد بالجزائر أكثر من باقي الشرائح ،ذلك أنه ورغم النتائج التي تبدو إيجابية للاقتصاد الجزائري بعد عملية الإصلاح وبفضل العوائد الطاقوية ،فإن التكلفة الاجتماعية كانت كبيرة وقد انعكست مباشرة على المواطن الكادح الذي ارتفع مستوى معيشته ،في وقت يلاحظ ترف طبقة فاسدة دون جهد ، وقد لا يكون هناك مبرر أقوى لانتهاج الفساد من هذا الذي ذكرنا .

ولعل ما يميز به المحللون هذه الفترة من حيث الانحرافات والتجاوزات ،هو أنها تحولت من **الفساد** (بعد الاستقلال)،إلى **النهب** (أثناء وبعد الإصلاح)،ومنه إلى المرحلة الأخيرة التي اعتبروها **نهبا مكشوفا** ، فالاختلاف إذن هو أن المواطن العادي اليوم يعي ولو نسبيا شكل وحجم الفساد الموجود في المجتمع كما أن السلطات والجهات المعنية بدورها وأكثر من المواطن العادي تدرك تماما خطورة الوضع ،إلا أن الاثنين يفضلان الموقف السلبي ،فالمواطن العادي إما يتذمر أو يسلك طريق الفساد ،والسلطات المسؤولة إما تنساق وراء المفسدين أحيانا أو تنادي بمكافحة الظاهرة أحيانا أخرى وهو ما جعل هذه المكافحة تبدو شكلية إلى حد بعيد.ومن الدلائل على هذا تنامي الفضائح المالية بالجزائررغم جهودها الحثيثة (على الأقل ظاهريا) فيما يتعلق بمكافحة الفساد .

08-انتفاضة الشعب الجزائري ضد الفساد :الحراك الشعبي

في ظل ما تقدم من تعفن ،جاءت انتفاضة الشعب الجزائري ضد مظاهر الفساد والاستبداد، التي تعتبر كمؤشر على تحول نوعيّ في سوسيولوجيا المجتمع، لأنها تعبر عن رغبة جامحة وعزيمة طامحة نحو التغيير الإيجابي وصناعة الفعل الحضاري، والتحرر من ربقة الاستبداد والرداءة بمختلف تجلياتها، التي ترسبت عبر سِنِيّ الفساد، وضربت بأطنابها

في كل ربوع البلاد ،فمنذ 22 من فبراير 2019 بدأت شريحة واسعة من الشعب الجزائري في التظاهر السلمي بكل ولايات الوطن ،مرتين على الأقل في الأسبوع، فيخرج الطلبة الجامعيون الى الشوارع كل يوم ثلاثاء في حين تخرج سائر فئات الشعب في أيام الجمعة. نشأ هذا الحراك الوطني المسالم إثر الاعتراض الشعبي العارم على للعهدة الخامسة للرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة،التي شكلت القطرة التي أفاضت الكأس ،فدفعت الشعب للمطالبة بالتغيير العميق في النظام السياسي،الاقتصادي ،الاجتماعي ....تحت مسمى الشعار العامي"يتناحاو كاع" (فليرحلوا جميعاً).

ولعل الجدير بالذكر هو أن الانحياز الواضح لمؤسسة الجيش في صف الشعب هو الذي ساهم في تغذية ما سمي بالحراك الشعبي ،كما واصل الجيش مرافقته للانتقال السلمي للسلطة وسط مخاوف كبيرة لانفلات الأمن وفي ظل محاكمات تاريخية لثلة من رموز النظام السابق .

فإلى أي حد سينجح النظام الحالي بقيادة الرئيس عبد المجيد تبون في رهان بناء الجزائر الجديدة ،النزيهة والعادلة والشفافة ،هذا ما سيجيب عنه المستقبل.

حوصلة :من خلال ما تقدم يتضح أن الفساد في الإدارة الجزائرية ليس وليد اليوم بل هو نتاج لتراكمات عدة مراحل ،حيث غذتها كل مرحلة بخصائص وصفات معينة لتتكيف استعدادا للمرحلة اللاحقة ، ولعل هذا هو سر قوة الظاهرة وشموخها الذي انتقل بها من مباغتات الانحراف الموروث عن العهدين التركي والفرنسي ، إلى النهب الممنهج تحت أعين الدولة الحامية ،ومن ثم السطو على مخصصات التنمية التي أولاها لها الإصلاح الاقتصادي ،لنصل إلى النهب المكشوف الذي يتحدى أصوات المكافحة وأخيرا الانتفاضة العارمة ضد الفساد.
وفيما يلي نقترح جدولا يلخص ما أسلفنا تحليله:

الجدول رقم 01: تطورات الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية

المرحلة	تطورات ظاهرة الفساد في الإدارة
العهد التركي	ظاهرة الفساد في الجزائر بدأت كأزمة ثقة بين المواطن و الإدارة في العهد التركي.
الاحتلال الفرنسي	ظاهرة الفساد في العهد الاستعماري طورت لاحتواء التسلط والتمييز و تكملة أجور الموظفين المتدنية عمدا بغية السماح بممارسات الابتزاز والاستغلال
المراحل الأولى للاستقلال	ظاهرة الفساد بعيد الاستقلال ورثت كل صفاتها أثناء الاستعمار ورسختها أكثر
الانغماس في المركزية	ظاهرة الفساد أثناء فترة التخطيط المركزي ،أعادت تكييف أعوانها وفق الأوضاع الجديدة عن طريق البيروقراطية الخانقة لسلطة الدولة والصلاحيات الواسعة للأعوان العموميون
الإصلاحات الاقتصادية وتبعاتها	ظاهرة الفساد واصلت تناميها في ظل تكنوقراطية الإصلاحات التي لم تسحب الصلاحيات من كبار المرتشين ،بل أعطتهم فرصة أكبر للفساد من خلال محاولة نهب الأموال العمومية،فبروز القطاع الخاص للواجهة في الجزائر ،ما هو في الواقع إلا تشجيع ذوي النفوذ للاستيلاء على ثروات

	الأمة تحت مسمى الخوصصة،وشهدت المرحلة توسع عرض الرشوة في الإدارة العمومية
الالتزامات المحلية والدولية بالمكافحة	بين التوجه الشكلي لاقتصاد السوق ومن خلاله الاتفاقيات المبرمة لمحاربة الظاهرة (سن التشريعات في انتظار التنفيذ..) ، والفعلي لإعادة تموقع الدولة في الحياة الاقتصادية (بفضل اليسرة المالية التي تحملت على عاتقها النهوض بالمشاريع التنموية تحت وصاية الدولة)،وجد الفساد مناخا ملائما لتطور آلياته ،وتتحول إلى مرحلة النهب المكشوف
مرحلة الانتفاضة الشعبية ضد الفساد	بلغ الوعي القومي باستفحال الفساد ذروته ،فخرج الشعب مطالبا بالتغيير والعدالة والمحاسبة

من إعداد الأستاذة :حوصلة للمعلومات الواردة في هذه الجزئية

II _ خصائص تستثير الفساد بالجزائر

على أساس ما تقدم ومن منطلق التحولات التي عرفتها الجزائر نستطيع أن نميز الاقتصاد الجزائري بأربع خصائص رئيسية مسؤولة بشدة عن تفاقم إشكالية الفساد بالبلد:

01-سيادة نمط الدولة الوارثة:

لقد اهتمت دراسات و بحوث عديدة بنموذج الدولة الوارثة المنبعثة من حضن دولة متعسفة استغلتها لفترة طويلة من الزمن ،وقد كانت كل الدول حديثة الاستقلال مثالا عن هذه الدولة التي وصفت بقابليتها للفساد ،وفي هذا السياق تناول Medard[1]خصائص الدولة الوارثة وملازمتها لممارسات الفساد مضيفا أنها تنتج أزمة تبرير القدرات وعدم كفاية إعادة التوزيع حيث أن النموذج الموروث الممارسات الفاسدة فيه تصبح نظامية وعامة فهي أولا وسيلة لتحويل الموارد ثم تتطور لتصبح نموذج الخلود والبقاء.

بالنسبة للجزائر ،ورغم الاستقلال السياسي إلا أنها ورثت عن مستعمرها أبرز سمات محيطه المؤسساتي والمتمثل خصوصا في التشريعات التي تم الاحتفاظ بجلها والتغيير الطفيف عليها أحيان ،إضافة إلى نفس نمط التسيير الإداري وهذا ساري المفعول إلى يومنا الحالي ، وبدورها تشبعت المنظومة البنكية بالجزائر من هذه الخاصية وهو ما كرس التعاملات الربوية على نطاق واسع ورهن هامش المعاملات الإسلامية إلى حد بعيد كونها ضلت تحت غطاء التقنين الموروث.

02-سيادة نمط الدولة الريعية:والذي يعني أن تعتمد الدولة على الطلب الخارجي لسلعة أساسية (النفط الخام) ، وبهذا باتت السياسة الاقتصادية بالجزائر رهينة تقلبات السوق العالمي للنفط ما جعلها مضطربة وغامضة.

03-سيادة نمط الدولة الحامية[2]:فعلا تشرف الدولة الجزائرية على العملية التنموية برمتها منذ مرحلة التسيير الذاتي مرورا بفترة الاشتراكية ،فتطبيق إملاءات التصحيح الهيكلي ،ثم عودة لغة المخططات الوطنية مع اليسرة المالية المتاحة وصولا إلى ضغوط التقشف ،وهذا ما جعل السياسة الاقتصادية بالبلد وسيلة لشراء السلم الاجتماعي بدلا من اعتبارها مطلب

[1] Médard, Jean-François , Public corruption in Africa: A comparative perspective , in Corruption and Reform, n°1,1986.

[2] عجة الجيلالي ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية ،2007.

أساسي للتنمية. وفي هذا السياق نستطيع القول بأن احتكار الدولة الذي عاش بعد الاستعمار بعفوية يغطي الانقسام المتحفظ للسلطة وأن هذه الإديولوجية الاجتماعية جاءت لتغطي النهب الذي توسع في كل القطاعات وبالتالي خلق فرصا هامة لاستفحال الفساد[1]، ونستطيع الجزم أن الوقوع في الاحتكار العمومي الذي أسسته الدولة الحامية لم يولد سوى الإثقال بالديون وأن الاقتصاد الجزائري لم ينتج شيئا غير عوائد الطاقة .

لقد عرفت هذه الفترة تجاوزات عديدة و احتيالات خطيرة مرت كلها تحت غطاء رسمي أين تفصل القوانين على المقاس بمرونة كبيرة كون الدولة هي البائع والمشتري ، المصدر والمستورد ،المالك والممول،..وهنا نعيب أسس الرقابة التي تحولت إلى رقابة عقيمة وشكلية أين الدولة هي المراقب والمراقب.

04-ثقل القطاع العام:فعلا ترافقت عملية التنمية بالجزائر بأهمية القطاع العام الإنتاجي.وهو ما يضعف فيه أهمية نظام الحوافز كمحرك لزيادة فعالية العمل (الإنتاجية). كما أن عدم توجه أهداف مؤسسات القطاع العام نحو السوق بشكل صريح أدى إلى ضيق أفقها على مستوى التوسع، وهو ما أفقدها الديناميكية الأساسية التي تسمح لها بتجديد أداة الإنتاج .وحاليا رغم توجه الجزائر لاقتصاد السوق فإن قطاعها الخاص الهش لا يزال يحتفظ بمورثات النسق العمومي في تعويله المطلق على الدولة ليس لمجرد الإقلاع ولكن ملازمته في جميع المراحل لتغطية مخاطر بيئة الأعمال غير المستقرة بالبلد. وقد أدى هذا إلى تقويض حريات المبادرة والإبداع في إعداد وتنفيذ السياسات البنكية.

بالنسبة للإدارة الجزائرية فقد أوجدت فرصة سانحة للبيروقراطية ومن خلالها الرشوة ،بحيث وجدت نفسها ملقاة خلال عدة سنوات في عالم جديد ،وبناء على ذلك عملت على إعادة تكييف أعضائها المنحدرين من شرائح اجتماعية مختلفة،تدريجيا بفعل المراكز و المواقع القيادية التي يحوزون عليها في هرم الدولة وباستيلائها على رقابة الدولة البيروقراطية الجزائرية(نموذج الدولة الحارسة) فقد عرفت تحولا حاسما وتحولت هكذا إلى بيروقراطية برجوازية (نموذج الدولة المتسلطة)،وبالنسبة إلى قادة البرجوازية البيروقراطية (في الجيش والاقتصاد) ،فإن التنازلات المقدمة للجماهير لا يمكن أن يسمح بها إلا بالقدر الذي يربط هذه الأخيرة بالنظام دون إعادة النظر في الترتيبات الاجتماعية السائدة ودون التشكيك في سلطان الدولة [2] .

تشير الخصائص المذكورة إلى درجة كبيرة من التعقيد في المحيط المؤسساتي بالجزائر مردها إلى الافتقار لهامش الاستقلالية الذي يخول صنع قرار يراعي المصلحة الاقتصادية والاجتماعية دون ضغوط سياسية وإرهاصات اجتماعية.

III _الرؤية العالمية لتطور الفساد بالجزائر

إن الأهمية الكبيرة المتنامية التي تحظى بها منظمة الشفافية الدولية كأكبر مؤسسة غير حكومية مناهضة للفساد والرشوة بالعالم لا تترك بدا من تلمس مسار الفساد بأي بلد من

[1] Talahit Fatiha,LA CORRUPTION: LE PRIX DE LA CONTRE-REFORME , Libre Algérie n°5, Alger, 9-22 novembre ,1998.

[2] Mohamed Harbi , F.L.N mirage et réalité : des origines à la prise du pouvoir(1945-1962) ,éd Jeune-Afrique ,Paris,1980.

خلال تقييم هذه الأخيرة له.وهو ما دفعنا فيما يلي لتبيين تطورات الفساد بالجزائر وفقا لمؤشرها.

الجدول رقم(02) :تطورات مؤشر مدركات الفساد بالجزائر (2019/2003)

السنة	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
المؤشر	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2
الترتيب	133/88	97	159/97	163/84	178/99	180/92
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
المؤشر	2.8	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6
الترتيب	180/111	105	183/112	186/105	177/94	175/100
السنة	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
المؤشر	3.6	3.4	3.3	3.5	3.5	-
الترتيب	168/88	176/86	180/112	180/105	180/106	-

المصدر :من إعداد الأستاذة استنادا إلى تقارير منظمة الشفافية الدولية(موقع المنظمة من الأنترنت (www.transparency.org)

تؤكد النتائج الموضحة من خلال كل من الجدول والشكل البياني السابقين أن الجزائر ما فتئت تحتل مراتب غير مشرفة في سلم الفساد منذ أخذها بالاعتبار ضمن الدول التي تقيمها منظمة الشفافية الدولية(2003) ،وإذا اعتبرنا أن الاعتماد في وصف مسار الفساد في البلد على الترتيب أقل موضوعية ،كون عدد البلدان الخاضعة للتقييم متغيرة فإن علامة المؤشر الذي يعتبر نفسه بالنسبة لجميع البلدان تؤكد بدورها المستوى المتدني للجزائر فيما يتعلق بمستوى النزاهة . حيث نلاحظ أن أعلى علامة سجلها المؤشر كانت 3.6 سنة 2013 وهي علامة تظل بعيدة جدا عن العلامة الوسطى(5 من عشرة) وهو ما يشير إلى المستوى المرتفع للفساد بالجزائر.

على مدى 11 سنة كاملة انحصر مؤشر الفساد بالجزائر بين القيمتين 2.6 و3.6 محققا تحسنا نوعيا بوحدة واحدة فقط ،وهي قيمة لا تبشر أبدا بالخير بالنسبة لبلد يشهد أوضاعا مالية مريحة ويراهن على الاستثمار الأجنبي والشراكة الخارجية للنهوض بالتنمية والاستمرار في الاقتصاد العالمي وهو ما يتطلب جهودا ضخمة لتوفير الأمان الاقتصادي الذي لا يتأتى إلا من خلال نتائج قياسية (وليست رمزية) فيما يتعلق بمستوى الفساد.ولعل عودة تراجع مؤشر الفساد بالنسبة لسنوات اليسرة المالية 2009 و2010 وحتى 2011 بعد بلوغه قيمة 3.2 سنة 2008 يؤكد تذبذب وضعية النزاهة بالبلد وسياسة النهب المكشوف لخيرات البلد وهذا ما تبرزه المراتب المتأخرة للجزائر في السنوات الأخيرة إلى غاية 2019. هذا وتجدر الإشارة إلى أن تحسن مراتب الجزائر أحيانا وتراجعها أحيانا أخرى لا يعزى بالضرورة إلى واقع تحسن أو تقهقر وضعية الفساد بل مرده إلى تذبذب عدد الدول المعنية بالإحصاء كل سنة كما يتضح من خلال الجدول.

وحتى لا نخوض في تفاصيل قد تحيد بنا عن غاية البحث ،نخلص اختصارا إلى التأكيد على التنامي المستمر لظاهرة الفساد بالجزائر رغم التحسنات الطفيفة جدا في المؤشر والتي قد نعتبرها مهملة إذا قسناها بالمؤشرات الكلية الإيجابية نسبيا والمتأتية من اليسرة المالية للعوائد البترولية،هذا إضافة إلى تذبذب وعدم استقرار مساره نحو الارتفاع، وهو ما يعكس عدم

تواجد الإرادة السياسية الفعلية لمكافحة الفساد والتي توازي الجهود الشكلية المبذولة في السياق (جملة القوانين الصادرة في السياق) .

VI –المجتمع المدني و الفساد بالجزائر[1]:

01-وضعية المجتمع المدني في إطار مكافحة الفساد بالجزائر:

إن أبرز الدلائل بشأن اختبار مدى صدق تعهدات الحكومة فيما يخص مكافحة الفساد هي رؤية ما إذا كانت الحكومة مستعدة للتعاطي مع المجتمع المدني ، وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذه الجزئية الإجابة على تساؤل جوهري متمثل في وضعية المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد بالجزائر؟ وهو تساؤل تخول الإجابة عليه التماس مستوى الإرادة السياسية الفعلية فيما يتعلق بالتصدي للفساد ببلدنا.

فيما يخص الجزائر ،فإن المتتبع لمسار العمل الجمعوي يلاحظ فورا تميزه بالارتداد وعدم الثبات من جهة ،وكثرة العراقيل التي يواجهها خاصة إذا ما أراد ولوج أبواب يعتبرها الحكم محرمة ،أضف إلى هذا أنه بدوره لا يخلو من ممارسات الفساد والرشوة كون أهداف الجمعيات لا تكون دوما هي الاجتماعية المعلن عنها بقدر ما تكون المادية الخفية.ولعل هذا ما يجعل مبادرات المجتمع المدني فيما يتعلق بمكافحة الفساد ضعيفة جدا.

ونلحظ الارتداد وعدم الثبات في العمل الجمعوي عموما من خلال مسيرته التاريخية التي بدأت مع الانفتاح كون الليبيرالية السياسية لا يمكن لها أن تتجسد إلا بتحقيق الليبيرالية الاقتصادية من خلال ما يعطى للقطاع الخاص من شرعية التواجد والانتشار كعنصر فاعل في معادلة الحكم،إذن فقد كانت بداية ظهور الحركة الجمعوية مع بداية التسعينات ،أين اتسمت بالحضور القوي ،ومن بين الأهداف التي كانت تسعى إليها هي كبح سلطة الجهاز البيروقراطي ،وتعميق الحريات التي ظلت مهضومة ولفترة طويلة من الزمن في ظل نظام الحزب الواحد.لكن وبعد الطفرة القوية عادت الحركة الجمعوية للتراجع والركود بعد سنة1995 ،وأصبح نشاطها مقيدا لاستفحال ظاهرة العنف الدموي ببلدنا آنذاك ،وبقيت إلى اليوم شبه عديمة الفعالية يقتصر دورها على لم التأييد والمساندة للنظام القائم لتحصيل لمكاسب المادية[2].في ظل هذه الظروف ومع قصور دور المجتمع المدني بشكل عام ،يظهر بجلاء عجزه في المواضيع الأكثر مساسا بالنظام وأعوانه ،وعلى رأسها الفساد والرشوة ،حيث استسلمت الجمعيات الجزائرية في أغلبها لمنطق الزبونية والولاء السياسي كونها لا تمتلك الوسائل المادية و البشرية التي تمنحها الاستقلالية ،ومن ثم فهي لا تكون عبارة عن تمثيل صادق وفعلي للتفاعلات الحاصلة بالمجتمع ولا تستطيع التنديد بمختلف السلوكيات الفاسدة للمسؤولين ،ولعل هذا يفسر قلة الجمعيات الناشطة في هذا السياق إلى حد بعيد حيث تكاد تخلوا الساحة الجمعوية الجزائرية إلا من الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد AACC برئاسة جيلالي حجاج والتي سنتعرض لأبرز مواقفها فيما يلي:

02- الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد AACC:

[1] بن يخلف زهرة ،(أكتوبر 2010)،تحليل موقف الفرد الجزائري من ظاهرة الرشوة ،مجلة الاقتصاد المعاصر ،العدد08 ،ص197-220

[2] عبدول مصطفى ،2008/2007 ، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستديمة مرجع سابق،ص66

تعتبر فرعا إداريا لمؤسسة الشفافية الدولية التي تعرفنا عليها سابقا ومن ثم فهي تعكس رؤيتها وتوجهها بأعين جزائرية ،وتحاول الجمعية استدراك ثغرات المرصد في أن تكون ناجعة فعلا ومفيدة ،ولهذا نجدها تركز كثيرا على الجانبين التحسيسي والتوعوي من خلال الإصدار ، والاحتكاك المباشر بالمواطن لرصد انشغالاته عن طريق موقعها الإلكتروني الخاص الذي يجيب فيه رئيسها على تساؤلات الناس ويتبنى الأفكار الجديدة ويوثق الشكاوي المصرح بها محاولا المساعدة في إيجاد الحلول وإيصال قلق الجمهور إلى أعلى المستويات.

كما تعتبر الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد (Association Algérienne de la lutte Contre la Corruption) برئاسة جيلالي حجاج المحاولة المدنية الوحيدة للوقوف في وجه الفساد والرشوة ،اللهم إلا بعض المبادرات التي وئدت في المهد ونذكر في هذا السياق المبادرة التي قام بها عدد من المسؤولين من رؤساء حكومة سابقين مثل أحمد بن بيتور ومولود حمروش لمكافحة ظاهرة الفساد وقد ترأس هذه الجمعية أحمد مهساس أحد القادة التاريخيين المفجرين للثورة ولكن هذه المبادرة قوبلت بالرفض من طرف السلطة مما يعني تخوفها الشديد من مثل هذه الحركات خاصة إذا حركها من كان له احتكاك سابق أو آني بالسلطة ،من جهتنا نعتبر أن هذا في حد ذاته يعتبر اعترافا ضمنيا بمستوى عال من الفساد في هرم السلطة تستميت هذه الأخيرة في شجبه.

لم يكن ظهور الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة بالسهل ولا بالعبثي ، بل هو نتاج مسيرة ضد التيار المعاكس حيث يفيد رئيس الجمعية جيلالي حجاج بكثرة العراقيل التي تعرضت وتتعرض لها جمعيته.ولكن الجمعية التي تعمل على رصد أهم التطورات التي تتعلق بالفساد بالجزائر وتعمل في إطار التعاون الدولي مع منظمة الشفافية الدولية ،تؤكد من خلال رئيسها أنها ماضية في تحقيق مساعيها وأنها مواصلة لإعداد تقاريرها ،ولعل هذا الإصرار (من وجهة نظرنا الخاصة) مستمد من الحصانة الدولية والظرف الاضطراري للجزائر فيما يخص تعاونها مع العالم الخارجي وما أفرزه من اتفاقيات وتشريعات كبحت نسبيا تحركات السلطة في وقف زحف المنددين بالفساد على الأقل عند مستويات معينة.

فيما يتعلق بمواقف الجمعية فإنها عادة ما يتم الإعلان عنها على لسان رئيسها من خلال مقابلته الصحفية ومقالته وكذا الندوات والاجتماعات المحلية والدولية التي يحظرها،ولعل ما يلاحظ على هذه المواقف رغم جرأتها و إثارتها لصميم المشاكل المتعلقة بالظاهرة ،هو اللهجة الحادة التي تجعل الأمر قد يبدو صراعا بين السلطة والتيار المعاكس أكثر منه تمثيلا للواقع وعكسا للإرادة الشعبية ،ولعل هذا (حسب نظرنا) هو ما ساهم في محدودية الوعي بجهود الجمعية خاصة عند العامة(وهو ما التمسناه لدى إعدادنا لفصل التطبيقي للبحث) ،والأخطر من ذلك غياب هذا الوعي حتى عند بعض المسؤولين الذين وإن يقر معظمهم بوجود كيان الجمعية فإن أغلبهم (المفسدين والصالحين على حد سواء) لا يثقون بها ويعتبرونها مكافحة لهم وليس للفساد ،وهذا في الوقت الذي يجب أن تعمل الجمعية على اجتذاب تأييد هذه الفئة (المسؤولين) خاصة البعيدين نسبيا عن الفساد وهذا حتى تستطيع أن

تكون فعالة من جهة (بما تستطيع هذه الفئة تقديه) ، ولتتمكن من الصمود والاستمرارية من جهة مقابلة.

ونستطيع أن نقيم وضعية الفساد بالمستعصية والمتأزمة وفقا للجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد ،وذلك من خلال انتقاداتها المتكررة لعديد الأوضاع وامتعاضها الشديد من كثير المواقف والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- إن موقف الجزائر من مكافحة الفساد يتعارض تماما مع التزاماتها الأممية في هذا المجال
- إن المنتخبين المحليين هم من يمثلون الشعب الجزائري في الواقع وليس المجتمع المدني
- إن الجزائر تراهن على الاتفاقيات الجهوية التي تربطها بإفريقيا مثل اتفاقية النيباد
- تتأخر الحكومة في إصدار المراسيم التطبيقية المتعلقة بقانون الوقاية من الفساد ومحاربته بتواطؤ أطراف محلية وأخرى أجنبية تتخوف من فتح ملفات الفساد التي يعتقد تورطها بها.
- رغم الشروع والاستماتة في تحضير النصوص التشريعية ،يتفشى الفساد بوتيرة أسرع بكثير من محاولات احتوائه وهذا راجع أساسا لغياب الإرادة السياسية.
- إن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته بالرغم من أهميته، إلا انه يتضمن الكثير من النقائص، حيث أنه لا ينص على أن وكالة مكافحة الفساد يجب أن تكون مفتوحة على المجتمع المدني ومستقلة تماما عن الإدارات التنفيذية والعمومية.
- إن السلطة تعوق الوصول إلى مصدر المعلومة وبذلك تحمي الفساد.

كحوصلة لما تقدم نشير إلى أن زبونية الإعلام ومحدودية المجتمع المدني وشكلية المواقف الرسمية بالجزائر مؤشرات قوية على استفحال الفساد ،ورغم أنها(المصادر الرسمية) لم تفلح في كشف أرقام واقعية عن الظاهرة ،إلا أن جهودها المتواضعة تكشف عن تزايد وتيرة الفساد ،كما أن أمامها فرصة استغلال الوضع العالمي الضاغط بشكل أو بآخر على تحركات بعض أعوان السلطة ضدها لكي تكون أكثر فاعلية في المستقبل ،وهذا لن يتحقق طبعا إلا برفع درجة الوعي ومساهمة جميع مكونات النسيج الوطني خاصة المحتكين بالظاهرة مباشرة والعارفين بخباياها والقادرين على التنبؤ بها من خلال المادة العلمية التي يتوفرون عليها ونشير هنا صراحة لوجوب اشتراك البحث لعلمي في هذه المهمة لما يتوفر علي من مصداقية نسبية مقابل باقي المصادر المحلية.